

مصر وتركيا تحرسان على الإبقاء على خط الرجعة أنقرة تحتفظ بالمطلوبين للقاهرة كورقة للمساومة

الشهر الماضي من راقبوا تطور العلاقات، واعتبروا ما حواه من تكرار لمنظومة المفردات السلمية حيال النظام المصري رسالة بفنسل الطريق الذي يمضي فيه البلدان.

وامتصت القاهرة الصدمة بالتجاهل ثم تسريب معلومات بتجميد الاتصالات المجدمة أصلاً، وهو ما فرض على أنقرة أن تسارع بالتشدد في عملية التصديق على عناصر الإخوان الإعلامية والتلميح بإمكانية استبعادها خارج تركيا، لأنها لا تريد تصعيداً مع مصر في كل الملفات الخلفية دفعة واحدة، خاصة بعد تمسك أنقرة بالبقاء في ليبيا والتنقيب على طريقته في شرق المتوسط.

وتغادر عدد من عناصر تنظيم الإخوان تركيا مؤخرًا بعد علمهم بعدم استبعاد قيام السلطات التركية بتسليم عدد منهم للقاهرة بهدف إعادة استئناف المحادثات بين البلدين.

وتردد في وسائل إعلام مصرية أن جهات مختصة في تركيا شرعت في مراجعة الأسماء الإخوانية والسلفية المطلوبة التي جرى إبلاغ الإنتربول بها. وربط متابعون قرار القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان إبراهيم منير بحل المكتب الإداري لشؤون التنظيم بتركيا أخيراً بخطوات أنقرة الراجية في استمرار الاتصالات مع مصر، ومحاولة مرآمة نقاط تقلل من سوء نواياها، لأن القرار يشير إلى رسالة إيجابية جديدة للقاهرة تقف خلفها أنقرة.



منير أديب

خطوات تركيا على الأرض غير كافية وغير مطلنة

لكن مراقبين للتحركات التركية استبعدوا تسليم قيادات من الصف الأول حالياً أو مغادرة جميع قيادات الإخوان، فمن المهم الاحتفاظ بهذه الورقة إلى حين دخول المحادثات مع مصر إلى عمق القضايا الخلافية، وفي هذه اللحظة يمكن توظيف قائمة المطلوبين والمقيمين والمساومة عليها.

وتشفت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن الحفاظ على شجرة معاوية بين البلدين جزء من جملة طلبات أميركية تسعى لاستعادة دورها في الشرق الأوسط من خلال أحداث توازن بين مصر وتركيا وتخفيف التوتر بينهما الذي يصب في صالح روسيا.

وتنمى العلاقات بين القاهرة وأنقرة في مجالى الشد والجذب من دون الإعلان رسمياً عن وفاة فكرة التقارب التي بزغت مع بداية هذا العام من جانب تركيا التي تعتبر المصالحة مع مصر مدخلاً جيداً لتنطبع علاقاتها الإقليمية بعد توترها الفترة الماضية.

وتحصر القاهرة على عدم قطعها وامتصاص الصدمات والمفاجآت السياسية واحدة بعد الأخرى منذ شروعه في التجاوب مع الدعوة التركية، وترى أن مصلحتها تكمن في إنهاء الخصومة طالما توافر الحد الأدنى من التفاهم في مسألة عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترك الملفات الإقليمية الحرجة تنضج تدريجياً أملاً في التوصل إلى مستوى يسمح بالحفاظ على مصالح كل طرف من دون منافسة حادة، أو وقوع ضرر جسيم في التوازنات التي تريدها مصر.



القاهرة تتأني في خطواتها تجاه أنقرة

القاهرة - تحافظ كل من مصر وتركيا على شجرة معاوية في إدارة ملف العلاقات المشتركة بينهما، فكلما اقتربت القاهرة من قطعها تحركت أنقرة بما يمنع ذلك، وكلما سعت الثانية لشدها أرختها الأولى، فبعد حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن عدم خروج بلاده من ليبيا أشاد وزير الخارجية المصري سامح شكري بتصديق أنقرة على إعلام الإخوان مؤخرًا.

وقال في تصريح لقناة "القاهرة والناس" المصرية مساء السبت إن "قرار منع الهاربين والإخوان من الظهور على الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي يتسق مع قواعد القانون الدولي، وهي خطوة إذا استقرت واستمرت ستؤدي إلى تطبيع العلاقات واستمرار الاتصالات بين الجانبين على مستويات مختلفة لوضع إطار علاقات واستئنافها".

وتوقعت جهات كثيرة أن المباحثات التي بدأت أمنية ثم سياسية بين مصر وتركيا وصلت إلى طريق مسدود، لاسيما بعد تأكيدات أردوغان الجمعة على بقاء القوات التركية في ليبيا والاستمرار في التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط.

وبنت تلك الجهات توقعاتها على أن وجود تركيا في ليبيا وتماديها في شرق المتوسط يمثلان هاجساً مصرياً كبيراً يصل إلى حد تهديد الأمن القومي. واعتبر سامح شكري أن عودة العلاقات الطيبة بين مصر وتركيا "لها تأثير على مجريات الأحداث في ليبيا، لأن الشأن الليبي له تأثير على الأمن القومي المصري".

ورجح الخبير في شؤون الحركات المسلحة والإرهاب الدولي منير أديب أن تكون تصريحات شكري كلاماً دبلوماسياً من قبيل الإطراء لخطوة أنقرة منع الإعلاميين المواليين للإخوان من الظهور، ولا تعكس الرضا على خطوات تركيا المتناقضة وأن هدفها الحفاظ على شجرة معاوية.

وأوضح لـ"العرب" أن هناك محاولات تقارب نظري، لكن خطوات تركيا على الأرض غير كافية وغير مطمئنة، حيث تكتفي بإبلاغ الإعلاميين المواليين للإخوان بشأن وقف بث برامجهم، بينما ثمة مواقف لمسؤولين أترك تمنع القاهرة من التخلي عن حذرهما.

وأشار وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في يونيو الماضي إلى وجود تقارب جديد في العلاقات مع القاهرة، ملحقاً إلى عقد اجتماع مع نظيره المصري وإعادة السفراء بشكل متبادل الفترة المقبلة.

وقللت الحكومة المصرية من أهمية ذلك التصريح، ونفت عقد اجتماع قريب بين وزيرى الخارجية في حينه أو زيارة وفد مصري إلى أنقرة كان من المفترض أن يقوم بها عقب محادثات دبلوماسية جرت في القاهرة يومي 5 و6 مايو.

ويوحى التذبذب في إدارة ملف العلاقات بأن العقدة الرئيسية لم تنفك بعد، وأن قرار التقارب تكتيكي أكثر منه استراتيجي، ما يجعل كل خطوة إيجابية من طرف تقابلها أخرى قد لا تتناسب معها من الطرف الثاني، لكن لا أحد يريد قطع الوصل نهائياً، فكل دولة تقيس المدى الذي يمكن أن تبلغه مع الأخرى بأقل قدر من التنازلات.

وصدم تعليق ياسين أقطاي مستشار الرئيس التركي حول صدور أحكام قضائية بإعدام 12 من عناصر الإخوان

حماس تتهياً لمرحلة جديدة في الضفة بانتخاب العاروري

الحركة تعمل على استثمار غضب الشارع تجاه سلطة عباس



حان وقت التمدد في الضفة

السيطرة على القطاع، وترتك طموحاتها في التمدد بالضفة. وتشير الأوساط إلى أن الحركة قد تفضل الذهاب في حرب جديدة مع إسرائيل على أن تتنازل عن شروطها وعن طموحاتها في الضفة، وما اختار صالح العاروري إلا رسالة في هذا الاتجاه.

وتلقت الأوساط إلى أن وضع السلطة الفلسطينية حالياً بشكل إغراء مضاعفاً لحماس، في ظل التفاعلات التي خلفتها ظروف وفاة الناشط المعارض نزار بنات، والتي عرت السلطة وعززت الشرخ بينها وبين الشارع في الضفة بشكل خاص. والعاروري هو أسير سابق قضى نحو 18 عاماً في السجون الإسرائيلية في الفترة ما بين 1992 و2010 على خلفية دوره في انتفاضة القدس، وتأسيسه النواة الأولى للجهاز العسكري للحركة في الضفة الغربية المعروف باسم "كتائب الشهيد عز الدين القسام".

وأبعد العاروري إلى سوريا فور الإفراج عنه عام 2010، وأقام فيها سنوات قبل أن يغادر إلى تركيا إبان الثورة السورية فيما يستقر حالياً في لبنان. وجرى انتخابه في عضوية المكتب السياسي للحركة في الخارج في 2010، وقاد العاروري في ذلك العام مفاوضات بشأن الصفقة التي أطلق فيها الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت مقابل 10 آلاف من الأسرى في السجون الإسرائيلية.

ويعد العاروري أحد أبرز القيادات الحماوية الموالية لتهران، وسبق أن صرح خلال لقائه المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بأن حركته تقف في الخط الأمامي للدفاع عن إيران.

وشكلت الأحداث المتفجرة في الضفة الغربية والقدس خلال شهر رمضان الماضي فرصة جديدة للحركة التي استغللت الوضع وانفجعت باتجاه فتح معركة مع إسرائيل استمرت 11 يوماً قبل أن تنجح مصر في نزع فتيلها.

ويقول مراقبون إن إشعال حماس لتلك المعركة لم يكن عفويًا، أو نتج عن لحظة "غيرة" على المسجد الأقصى، ذلك أن الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد وأحياء القدس الشرقية مستمرة ومنذ سنوات، كما أن المتابع لنسق المعركة يدرك أن الحركة استعدت لها جيداً وهذا ما أرىك بالواضح الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة بنيامين نتانياهو.

ويلفت مراقبون إلى أنه ومجرد أن أقلت الحرب أوزارها سارعت الحركة للتسويق لانتصار ساحق ملقية بحزمة من الشروط ليس فقط على إسرائيل، بل على السلطة الفلسطينية أهمها تحديد موعد جديد للانتخابات وأيضاً إعادة هيكلة منظمة التحرير.

وتقول أوساط سياسية إن الحركة أزدت من ذلك استثمار ما جرى للتمدد في الضفة الغربية، وهي مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى في ذلك حتى وإن تعطلت مشاريع إعادة الإعمار في القطاع، حيث أن لديها من القوة ما يكفي لإخضاع أي تمرد ضدها في غزة.

ويربط المجتمع الدولي إعادة إعمار غزة التي دمرت الآلاف من أبنيتها في الحرب الأخيرة بتشكيل حكومة وحدة وطنية لكن حماس لا تريد ذلك لجهة رفضها إشراك حركة فتح فضلاً عن أنها تخشى من أن تفقد هذه الحكومة زمام

يشكل اختيار القيادي صالح العاروري على رأس قيادة حماس في الضفة الغربية مؤشراً على توجه الحركة نحو تعزيز انتشارها في الضفة، والذي لن يشكل فقط تحدياً لإسرائيل بل وللسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس.

رام الله - تتهياً حركة حماس لمرحلة جديدة من العمل في الضفة الغربية باختيارها القيادي المطلوب لدى إسرائيل والولايات المتحدة صالح العاروري لقيادة الحركة في الإقليم.

وانتخبت الهيئات القيادية لحماس في الضفة الغربية العاروري رئيساً للدورة الحالية (2021 - 2025)، وبذلك تكون الحركة أتمت انتخاب رؤساء أقاليمها الثلاثة بعد انتخاب يحيى السنوار في قطاع غزة وخالد مشعل في إقليم الخارج.

الهيئات القيادية لحركة حماس في الضفة الغربية انتخبت القيادي صالح العاروري رئيساً للدورة الحالية (2021 - 2025)

ويشير مراقبون إلى أن هذا التوجه ليس وليد المتغيرات التي طرأت عقب الحرب الأخيرة بين إسرائيل وغزة في مايو، بل هو أمر خطت له الحركة منذ سنوات وهي ترى بأن الظروف مناسبة حالياً للعمل عليه في ظل الضعف الظاهر على السلطة الفلسطينية وحالة التشطي التي تعاني منها غريمها حركة فتح.

وراهنت قيادة حماس بداية على الانتخابات العامة التي كان من المفترض أن تنطلق في مايو الماضي لتعزيز وجودها في الضفة، لكن إقدام الرئيس محمود عباس على تأجيل الاستحقاقات أسقط هذا الرهان.

وجرى الإعلان عن إعادة انتخاب السنوار رئيساً لحماس في القطاع في 10 مارس الماضي، بينما انتخب مشعل رئيساً لإقليم "الخارج" خلفاً لماهر صلاح في 12 أبريل، وحل موسى أبو مرزوق نائباً لمشعل.

ومن المنتظر خلال الأيام القادمة التمام مجلس الشورى العام للحركة (المؤلف من

النظام يمارس العقاب الجماعي بحق أهالي درعا

ذلك احتفاظ الأهالي بالأسلحة الخفيفة، وأيضاً عدم قدرة الجيش على الانتشار في كامل الأحياء ومناطق المحافظة.

النظام يطالب أهالي محافظة درعا بتسليم أسلحتهم الفردية، وأيضاً بتسوية جديدة للعشرات من المقاتلين السابقين

وتكشف المسؤول في "حزب البعث" عن "مهلة زمنية" أمام المقاتلين في درعا للبلد لتسليم أسلحتهم، مشيراً إلى أن الهدف هو حصر السلاح وبسط النظام سلطته الأمنية والعسكرية في الأحياء من جديد. ويقول نشطاء إن النظام قرر على ما يبدو نصف تسوية العام 2018 وفرض أمر واقع جديد على الأهالي، لافتين إلى أن محاصرة أحياء ومدن بأكملها هي بمثابة عقاب جماعي لإخضاع السكان.

وسبق أن مارس النظام على مدار سنوات الحرب سياسة حصار المدن والبلدات النائية، ولعل أكثرها أثراً كانت في الغوطة ومحافظة حمص (وسط).

بتسوية جديدة للعشرات من الشبان والمقاتلين السابقين في صفوف المعارضة، ونقل بعضهم إلى مناطق أخرى في ريف دمشق.

وتظاهر أهالي درعا خلال الأيام الماضية في مناطق متعددة من المحافظة، كما انتشرت كتابات وشعارات على الجدران تناقض الأوامر وتهدد النظام في حال قرر اقتحام المناطق المحاصرة. ومنذ توصل روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق في العام 2018 يقضي باستعادة النظام السيطرة على الجنوب السوري لم يشهد الوضع أي استقرار في محافظة درعا، وتوالت في الأشهر الأخيرة عمليات الاغتيال والاختطاف.

ويخشى النظام وحليفته روسيا من أن تتحول درعا مجدداً إلى ساحة مواجهة تستنزفهما، خصوصاً وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه ينطوي على ثغرات، من

درعا (سوريا) - عززت القوات الحكومية السورية حصارها لمدينة درعا البلد ومخيم درعا الذي يضم لأجئتين فلسطينيين وآخرين من الجولان المحتل عبر قطع العديد من الطرقات، كما استقدمت تلك القوات المزيد من التعزيزات إلى مدينة جاسم شمالي درعا.

وتحدث نشطاء لمواقع معارضة سورية عن اضطراب عائلات فلسطينية إلى مغادرة مخيم درعا وحي طريق السد بسبب الحصار الذي تفرضه القوات الحكومية بدعم من الشرطة العسكرية الروسية بعد رفض اللجان المركزية تسليم جميع أسلحتها الخفيفة والمتوسطة التي بحوزتها، وعدم قبولها بتثبيت نقطة عسكرية تتع لآمن العسكري في مناطقها.

ويطالب النظام أهالي محافظة درعا بتسليم أسلحتهم الفردية، وأيضاً